



عين على الدين

قراءة في المراجعة الرابعة لبرنامج صندوق النقد الدولي مع مصر

عين على الدين

قراءة في المراجعة الرابعة لبرنامج صندوق النقد الدولي مع مصر

أكتوبر 2025

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



أعد هذا التقرير محمد رمضان، الباحث بوحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية
بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وحرَّره وائل جمال، مدير الوحدة.

مقدمة

بعد تأخر دام نحو خمسة أشهر عن موعد إصداره، نشر صندوق النقد الدولي تقرير المراجعة الرابعة لقرض التسهيل الائتماني الممتد، والذي وقعته مصر في نهاية 2022 مع الصندوق.

تعرض هذا القرض ومراجعاته للتأخير مرات عدة، بسبب الشروط الصارمة لصندوق النقد فيما يتعلق بمرونة سعر الصرف، وكذلك خطة تخارج الدولة من القطاعات الاقتصادية المختلفة. فقد كان شرط مرونة سعر الصرف سبب تأخر صرف شرائح القرض والمراجعات طيلة عام 2023، ولاحقاً أضحى برنامج بيع الأصول هو الشرط الذي يؤخر صدور مراجعات الصندوق، بما فيها المراجعة الرابعة (الأحدث) لاتفاق القرض.

أتم صندوق النقد مراجعته الرابعة للاتفاق في 11 مارس الماضي، والتي سمحت للحكومة المصرية بسحب 1.2 مليار دولار، ليصل ما سحبه مصر من إجمالي 8 مليار دولار، هي إجمالي قيمة القرض - إلى 3.207 مليار دولار، أي نحو 40 % من القيمة المبدئية للقرض، وما يصل إلى 119 % من الحصة المسموح لمصر اقتراضها من الصندوق، كما أعلن صندوق النقد في بيان الموافقة على صرف الشريحة المرتبطة بالمراجعة الرابعة في مارس الماضي.

شهدت المراجعة السابقة أيضاً - والتي لم تنشر وثائقها - الموافقة على منح مصر تمويلاً بقيمة 1.3 مليار دولار من خلال تمويل صندوق «الصلابة والاستدامة»، وهو قرض إضافي تقدمت مصر بطلب للحصول عليه عند الاتفاق على القرض في نهاية 2022، ولكن تأخرت الموافقة عليه من قبل مجلس الصندوق بعد إجراء أربع مراجعات على البرنامج.

بدأت الحكومة المصرية تنفيذ هذا البرنامج مع صندوق النقد في نهاية 2022، وكان من المفترض أن ينتهي تبعا للجدول الأصلي في سبتمبر 2026، أي بعد عام من الآن، لكن الوضع تغير وصار من المتوقع أن يستمر البرنامج على الأقل حتى نهاية 2027. تأخر الحكومة في تنفيذ مشروطة الصندوق

كان الدافع الأساسي لتأخر إجراء المراجعات، لكن نشر المراجعة الأحدث تأخر بناء على طلب من الحكومة المصرية بعدم النشر.

لم تتغير المشروطة كثيراً في هذه المراجعة، وإن أضيفت عدة شروط نستعرض أهمها في هذا التقرير. وكذلك تغيرت لغة الصندوق فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وعلى رأسها دور الأجهزة السيادية في الاقتصاد، حيث نشر الصندوق إحصاءً لعدد الشركات التي تملكها المؤسسة العسكرية في الأنشطة الاقتصادية، مشيراً إلى امتلاكها 97 شركة منها 73 شركة في القطاع الصناعي، واستحوادها على حصص كبيرة في بعض القطاعات، كقطاع الرخام والأسمنت والصلب بمتوسط 36% من السوق، ما يعيق دخول القطاع الخاص إلى تلك القطاعات بحسب الصندوق. كذلك أشار الصندوق لما أسماه «تباطؤاً» في تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، وأضاف مؤشرات فرعية لتتبع تنفيذ تلك الشروط.

السياق الاقتصادي للمراجعة الرابعة للصندوق:

امتدت الفترة التي تغطيها تلك المراجعة الرابعة من شهر أغسطس 2024 إلى مارس 2025 حين صرفت مصر شريحة القرض البالغة 1.2 مليار دولار. وشهدت تلك الفترة الممتدة لأكثر من ستة أشهر الكثير من المتغيرات المحلية والإقليمية. على المستوى الإقليمي؛ يشير الصندوق في مراجعته إلى تراكم الضغوط الخارجية على الاقتصاد المصري، وأهمها حرب غزة واضطرابات حركة الملاحة في البحر الأحمر، والتي ساهمت في انخفاض إيرادات قناة السويس بما يقارب ستة مليارات دولار في 2024، كذلك يشير إلى الحرب في السودان ودورها في تدفق اللاجئين. وعلى الرغم من انخفاض تلك الضغوط الخارجية بشكل كبير خلال الأشهر الماضية، إلا أن الأداء الاقتصادي قصير المدى لم يشهد تحسينات كبيرة. أما على صعيد المتغيرات الاقتصادية المحلية، فقد استمر تطبيق مرونة سعر الصرف بشكل كبير، ولكن في نطاق ضيق لتقليل الأثر التضخمي لتحركات سعر الصرف. يعتمد الصندوق على ظهور السوق الموازي في تقدير التزام الحكومة بسياسة سعر الصرف المرن، وهو الالتزام الذي تحقق بحسب المراجعة، كما زادت معدلات تداول الدولار داخل النظام البنكي.

على مستوى التضخم، وهو أحد أبرز النتائج ذات التأثيرات الاجتماعية المباشرة لمرونة سعر الصرف، انخفض معدل التضخم من حوالي 26% في أغسطس 2024 إلى ما يقرب من 14% في مارس 2025، ثم 12% في أغسطس 2025 على أساس سنوي. لكن أداء التضخم ما زال مرتبطاً بشكل كبير بارتفاعات أسعار الطاقة الناتجة عن اتجاه الحكومة لإلغاء دعم الطاقة في الوقت الحالي.

ما زال صندوق النقد متحفظاً على جودة وسرعة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي طلبها، وبالأخص فيما يتعلق ببرنامج الطرقات الحكومية، والذي يقول الصندوق إن الحكومة المصرية ما زالت متأخرة في تنفيذه، وذلك على الرغم من أن الموجة الحالية من بيع الأصول قد بدأت بزخم كبير في الاستحواذات الخليجية الأولى، والتي شملت قطاعات متنوعة واستراتيجية كقطاعي الأسمدة والبنوك، قبل أن تأتي صفقة رأس الحكمة لتقلل الكثير من الضغوط على ميزان المدفوعات المصري على المدى المنظور.

فيما يتعلق باستراتيجية إدارة الدين العام فإن الصندوق ما زال يرى أن مصر تواجه ضغوطاً على مستوى إدارة الدين، فلا تزال مدفوعات الدين الخارجي مرتفعة بشكل كبير، لكن الصندوق يراهن على انخفاض نسبة الدين إلى ما يقارب 87% من الناتج المحلي خلال السنوات القادمة، بفعل الفائض الأولي الذي يتحقق سنوياً نتيجة إجراءات التقشف التي تقوم بها الحكومة.

تبدو إشادات الصندوق بالفائض الأولي متكررة في كل المراجعات السابقة، لكنها تعبر عن مشكلة في تشخيص الأزمة الاقتصادية في مصر، والنظر إليها على أنها أزمة مالية، تتعلق فقط بإدارة عجز الموازنة. لا تزال الضغوط الاقتصادية لإدارة الدين العام في مصر حاضرة، بدليل استهلاك الفائدة السنوية على الدين أكثر من 80% من الإيرادات الحكومية - بحسب الصندوق - خلال السنة المالية 2023 - 2024. مدفوعات الدين الكبيرة تلك تكبل الميزانية العامة وتدفع في اتجاه المزيد من التقشف، كما تضر بمبدأ وحدة الموازنة حيث تخرج الموازنة الاستثمارية من الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية أو غيرها من الجهات الحكومية.

في مراجعته الرابعة كذلك، يرى الصندوق مشكلات عديدة في سوق الدين المحلية، أهمها الاعتماد المكثف على أذون الخزانة قصيرة المدى، وهو ما يعكس عدم الثقة في مستقبل أسعار الفائدة وأداء الاقتصاد ككل، حيث يميل المستثمرون المليون إلى الاستثمار في أدوات الدين قصيرة المدى إذا كانوا غير متأكدين من الوضع الاقتصادي على المدين المتوسط والطويل نسبياً. كذلك ينتقد صندوق النقد الاعتماد على ما يسميه آليات الاقتراض غير السوقية، وأهمها تسهيلات السحب على المكشوف من البنك المركزي، والطرقات الخاصة للسندات وأذون الخزانة. ويرى الصندوق أن مثل تلك الممارسات تقلل من الشفافية في سوق الدين وتعرض مصر لمشكلات السيولة.

لكن يبدو هذا الانتقاد في غير محله، لأن تلك الآليات هي في ذاتها أدوات لإدارة السيولة في الاقتصاد، وخاصة في وقت الأزمات. فلا يُعقل أن تدفع الحكومة سعر العائد على السندات في كل طرح، وقما كان المستثمرون يطالبون بأسعار عائد تصل لأكثر من 30%، ومن ثم فإن تقليل الفوائد

حول نشر بحث الدخل والإنفاق:

أبلغت الحكومة المصرية صندوق النقد أنها نشرت بحث الدخل والإنفاق، وأنها ستعتمد على نتائجه في تصميم برنامجي التحويلات النقدية (تكافل وكرامة)، لكن تلك البيانات ما تزال غير متاحة، حيث لم تنشر الحكومة نتائج البحث حتى الآن، واكتفت بنشر نصف بيانات العينة الخام للأسر، بدلاً من نشر التحليل التفصيلي لبيانات العينة كاملة كما هو معتاد، وبالتالي فإنها غير كافية لمعرفة التطورات في واقع الفقر ومستويات المعيشة في مصر نتيجة الأزمة الاقتصادية الأخيرة.

اللافت أن البحث الأخير يُفترض أن يرصد آثار صدمات متتالية هزت بنية الاقتصاد المصري: من جائحة كوفيد-19 إلى حرب أوكرانيا، وما تبعها من موجات تضخم غذائي خانقة، وصولاً إلى الانهيارات المتتالية في قيمة العملة المحلية. هذه كلها أحداث غيرت أنماط الإنفاق والاستهلاك داخل الأسر، ودفعت ملايين المصريين إلى ما دون خط الفقر، أو اضطرتهم إلى الاقتراض والاعتماد على شبكات التضامن العائلي. ومن دون بيانات محدثة معلنة، يُترك هذا الواقع رهينة التخمينات والانطباعات، بينما يستمر الخطاب الرسمي في تقديم أرقام قديمة أو غير مكتملة لقياس معدلات الفقر.

وبذلك تظل سياسات الحماية الاجتماعية في مصر تتحرك في الفراغ، فطرح تلك البيانات للنقاش العام يساهم في تطوير سياسات عامة جيدة لاستهداف الفقر. لكن حجب النتائج ونشرها في النهاية مجتزأة وفي صورتها الخام، يضر بشدة بالقدرة على تتبع الفقر في مصر.

إن غياب الشفافية في نشر بيانات الدخل والإنفاق لا يعد فقط إشكالاً فنياً يخص الباحثين أو المهتمين بالإحصاءات، بل هو انعكاس مباشر لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر.

فالدولة التي تعدّ شركاءها الدوليين، وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي، بالاعتماد على نتائج البحث في تصميم سياسات الحماية الاجتماعية، هي ذاتها التي تحجب عن مواطنيها القاعدة المعرفية الأساسية

عند تجديد الأذون والسندات المحلية مهم جداً في أي استراتيجية لتخفيض الدين، خاصة مع رفض الصندوق إجراء خفض كبير لأسعار الفائدة، خوفاً من عودة التضخم للارتفاع.

على الصعيد الخارجي، يرى الصندوق أن الوضع الخارجي للاقتصاد المصري ما زال ضعيفاً، وأقل من المتوقع على المدى المتوسط في نماذج الاتفاق. فقد ارتفع عجز الحساب الجاري إلى 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024/2023، مدفوعاً بانخفاض عائدات قناة السويس وضعف صادرات الغاز بالأساس، وارتفاع واردات الطاقة. وعلى الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (ولا سيما صفقة رأس الحكمة) مولت الفجوة مؤقتاً، فإن الاعتماد على تدفقات رأس المال المتقلبة يجعل مصر عرضة لمخاطر مستمرة، كما تشير المراجعة الرابعة. يتوقع الصندوق أيضاً أن ترتفع نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي إلى 46.6% خلال السنة المالية القادمة، بالإضافة إلى استمرار الضغوط المالية نتيجة الاحتياجات التمويلية الخارجية والتي يقدرها الصندوق بحوالي 30 مليار دولار خلال السنة المالية الحالية.

تؤكد تلك التوقعات والمخاطر التي أشار لها الصندوق فيما يتعلق بإدارة الدين العام أن أزمة الديون في مصر هي أزمة هيكلية، وليست أزمة دورية سببها الضغوط الخارجية فقط، حيث أن الحكومة نجحت خلال السنوات الماضية في تحقيق فائض أولي كبير. إلا أن تكلفة الدين الكبيرة، وتركها في الديون قصيرة المدى استهلك كل هذه الفوائض. ومن ثم فإن الإصلاحات الهيكلية - ليس فقط بتعبير الصندوق الضيق عنها - ضرورية من أجل الخروج من تلك الحلقة المفرغة.

تشمل الإصلاحات المطلوبة إنشاء لجنة لإدارة الدين العام تضع حداً أقصى للإنفاق الحكومي، وبالأخص في القطاعات التي شهدت إنفاقاً كثيفاً خلال السنوات الماضية، وعلى رأسها البنية التحتية والعقارات. وحشد الإيرادات من خلال إصلاحات ضريبية حقيقية تشمل الضرائب على الثروات وتعديل الضرائب على الدخل لتناسب الشرائح الجديدة مع متوسطات الدخل الفعلية في الاقتصاد. وتقليل الاعتماد على الأموال الساخنة في دعم سعر صرف الجنيه لما يمثله ذلك من خطورة. تمثل تلك الخطوات بداية لتحقيق الإصلاح الهيكلي.

إن أزمة البيانات في مصر تكشف عن بُعد سياسي أعمق: ليس الأمر مجرد تأخير تقني أو قصور إداري، بل هو تعبير عن رغبة في السيطرة على المعرفة ومنع تداولها، لأن تداولها يفتح الباب لمساءلة الدولة ومحاسبتها.

في نهاية المطاف، يصبح غياب بحث الدخل والإنفاق حلقة جديدة في سلسلة السياسات التي تُفاقم هشاشة المواطن، وتُعمّق المسافة بين الحكومة والمجتمع، وتجعل من محاربة الفقر مجرد شعار يُرفع في تقارير رسمية، بينما تبقى الحقائق الصلبة عن حياة الناس اليومية محجوبة خلف جدران البيروقراطية وتغيب البيانات الحقيقية عن الوضع الاقتصادي لملايين المصريين الفقراء.

لتقييم تلك السياسات، هذا التناقض يؤكد أن البيانات لم تعد أداة للفهم المشترك أو لصناعة قرار قائم على الدليل، بل تحولت إلى ورقة تفاوضية تستخدمها الحكومة حين تخاطب الممولين الخارجيين، بينما يتم تجريدها من مضمونها أمام الرأي العام المحلي.

تمثل الحماية الاجتماعية في جوهرها عملية لبناء الثقة بين المواطن والدولة، وبالأخص بعد التأثيرات السلبية الكبيرة للإجراءات الاقتصادية على الفقراء في مصر، وثقة المواطن هنا مشروطة بقدرة الحكومة على تقديم صورة واقعية عن أوضاع الفقر والحرمان. فعندما يتم تغيب البيانات أو نشرها منقوصة، يصبح من المستحيل تقريباً قياس كفاءة هذه البرامج، أو معرفة إن كانت - حقاً - تخفف من آثار السياسات الاقتصادية القاسية مثل خفض الدعم وتحرير سعر الصرف. ومن دون بيانات كاملة، يتعطل النقاش العام حول بدائل السياسات، وتُغلق المساحة أمام أي مراجعة نقدية لتوجهات الدولة الاقتصادية.

كما أن عدم إتاحة البيانات يقوّض أي إمكانية لبناء سياسات بديلة تشاركية، سواء عبر المجتمع المدني أو المراكز البحثية أو حتى البرلمان. فالباحثون والصحفيون الاستقصائيون والمنظمات الأهلية، جميعهم محرومون من الأدوات الأساسية لمساءلة الحكومة حول جدوى برامج الحماية أو حول طبيعة التوزيع الاجتماعي لنتائج النمو الاقتصادي. وبهذا، يتحول «النقاش العام» إلى مجرد صدى للبيانات الرسمية التي تختار الدولة الكشف عنها، بدلاً من أن يكون ساحة لتبادل معرفي مستقل.

الأخطر أن حجب البيانات يعزز منطق «السياسات العمياء»، حيث تُدار الملفات الاقتصادية الكبرى - مثل الدعم والتحويلات النقدية والضرائب - من غير أي سند واقعي يُمكن من فهم كيف يعيش الناس فعلاً، وكيف يتأثرون بالقرارات. وإذا كانت الحكومة نفسها، كما تدّعي، ستبني برامجها على نتائج البحث؛ فإن حجب هذه النتائج يطرح سؤالاً مشروعاً: هل هذه البرامج ستُصمّم فعلاً على أساس علمي، أم أن البيانات تُستخدم فقط لتغطية اختيارات سياسية مسبقة وإقناع الدائنين الدوليين بمجدية الإصلاحات؟

يوضح الجدول التالي مشروطية الصندوق الهيكلية المرتبطة بالقرض الحالي، والتي شهدت إضافة عدد من الشروط يمكن معرفتها من الجدول التالي:

الهدف	هل الهدف مناسب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؟	الإجراء المطلوب بحسب الصندوق؟	هل نفذت الحكومة أو البنك المركزي هذا الإجراء؟	الأثر الاجتماعي والاقتصادي بحسب المبادرة؟	ملاحظات وبدائل
1	تعديلات ضريبية مختلفة	لا	طلب الصندوق أن تقوم الحكومة بتقديم حزمة ضريبية إلى البرلمان تحقق 0.9% من الناتج المحلي زيادة في الحصيلة الضريبية سنوياً. تعتمد الحزمة على ثلاثة إجراءات: 1. إزالة الإعفاءات والمعدلات المخفضة ضمن نظام ضريبة القيمة المضافة والتي تشكل بحسب الصندوق حوالي (0.62%) من الناتج المحلي وتشمل إزالة الإعفاءات والمعدلات المنخفضة للضريبة في قطاع المقاولات والعقارات غير السكنية والنفط الخام، وكذلك رفع الضرائب على السجائر وخدمات وكالات الأنباء والإعلانات. 2. فرض ضريبة على مبيعات المناطق الحرة للسوق المحلي، وذلك بهدف زيادة الحصيلة الضريبية بنسبة (0.1%) من الناتج المحلي 3. إنشاء نظام ضريبي خاص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف الحد من الاقتصاد غير الرسمي	تم	تشكل زيادة حصيلة ضرائب القيمة المضافة أسهل الطرق لزيادة الحصيلة الضريبية، لكن أثرها التوزيعي سيء حيث أنها ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك، ويدفع الجميع نفس النسبة الخاصة بها. يحتاج الإصلاح الضريبي في مصر إلى التركيز على ضرائب الدخل والثروة بالأساس من أجل تحقيق قدر أكبر من العدالة الضريبية. كذلك، فإن الضرائب على الخدمات حتى إذا كانت في قطاعات متضخمة كالعقارات تساهم في ارتفاع التضخم في تلك القطاعات، وزيادة أسعار تلك الأصول بشكل مستمر.

2	تقييم مستقل للسياسات والإجراءات الخاصة بالقطاع البنكي الحكومي	نعم	طلب الصندوق استكمال إجراءات التعاقد مع شركة دولية معترف بها لإجراء تقييم مستقل للسياسات والإجراءات والضوابط في البنوك المملوكة للدولة وذلك بمشاركة البنك المركزي وصندوق النقد في وضع الشروط الموضوعية.	تم	تبدو خطوة جيدة لحوكمة العلاقة بين المركزي والبنوك الحكومية، ما يمنع القنوات الخلفية التي يمكن للحكومة أن تستخدمها في الاقتراض	يجب ألا يركز التقييم فقط على العلاقة بين المركزي والبنوك الحكومية، ولكن المركزي وكل القطاع البنكي، خاصة فيما يتعلق بتسعير الفوائد على أدوات الدين قصيرة الأجل
3	نشر العقود الحكومية التي تزيد عن 20 مليون جنيه شهرياً على بوابة التعاقدات الحكومية.	نعم	النشر الشهري لجميع عقود المشتريات الحكومية التي تتجاوز 20 مليون جنيه على بوابة المشتريات الحكومية (بوابة المناقصات) مع ضمان إمكانية وصول الجميع إلى هذه المعلومات دون الحاجة لإنشاء حساب إلكتروني.	أنشئ الموقع، لكن يبدو من الصعب للغاية الوصول للمعلومات كما أنه لا يحدث باستمرار، تصميم الواجهة الخاصة بالموقع شديد الصعوبة، وهناك مشكلات متكررة من تعطل الموقع. يحتاج الموقع أيضاً لتسجيل الدخول من أجل الوصول للمعلومات القليلة المتوفرة عليه.	جيد، لكن لا بد من إعادة هيكلة الموقع ليكون بمثابة منصة لنشر تفاصيل تلك العقود بشكل يسهل على المواطنين والمستثمرين الوصول لتلك المعلومات، كما أن تصميم قاعدة بيانات بهذا الحجم يجب أن يتضمن عديد الأدوات التي تمكن المستخدم من ربط البيانات بعضها ببعض.	يصنف صندوق النقد هذا الشرط على أنه تم تفعيله، على الرغم من أن الموقع لم يتغير منذ مارس موعد إجراء المراجعة الأولى والثانية وحتى أغسطس موعد نشر تقرير المراجعة الثالثة
4	مراقبة المدفوعات المتأخرة للحكومة والشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية العامة.	نعم	ستقوم وزارة المالية برصد ونشر المتأخرات، بما في ذلك المستحقة على الكيانات الاقتصادية والهيئات العامة، خلال 90 يوماً بعد نهاية كل سنة مالية وفقاً لمذكرة التفاهم الفنية التي وقعت الحكومة مع الصندوق	لم تنشر حتى الآن. موعد النشر بحسب التفاهم مع الصندوق قبل 30 سبتمبر، حيث يكون قد مر 90 يوماً على نهاية العام المالي في 30 يونيو.	يعد ذلك جيداً، إذ يتيح رقابة أفضل على متأخرات الدفع للشركات العامة، ولكن لم نر تقريراً واحداً يمثل لهذا الشرط حتى الآن. ومن المتوقع أن لا يشمل التقرير الشركات ذات الطابع السيادي وهي شركات الجيش أو الشركات المرتبطة بمشروعات الجيش كشركة العاصمة الإدارية.	

5	نشر تقارير سنوية منتظمة عن محفظة الشركات المملوكة للدولة في مصر.	نعم	إعادة نشر التقارير السنوية المجمعة لمحفظة الشركات المملوكة للدولة في مصر، كما كان معمولاً به ضمن برنامج 2016، مع توسيع النطاق ليشمل جميع الشركات التي تغطيها «سياسة ملكية الدولة».	لم يتحقق هذا الشرط بحلول سبتمبر 2024 كما ينص الاتفاق مع الصندوق	نعم، يعد هذا شرطاً جيداً لإتاحة المعلومات عن الشركات المملوكة للدولة، لكن يتبقى إلزام الحكومة بالنشر وتحديد منهجية تصنيف تلك الشركات، وبالأخص ذات الطابع السيادي المملوكة للجيش والأجهزة المختلفة. يروج الصندوق لتلك الإجراءات على أنها تؤدي إلى زيادة الشفافية بشأن الوجود القطاعي للشركات المملوكة للدولة، ووضعها المالي، وعلاقتها المالية مع الحكومة، بما يسمح للمستثمرين المحتملين بتقييم جاذبية الاستثمار في قطاع ما بشكل أفضل.
6	نشر عقود مشتريات أكبر 50 شركة حكومية شهرياً	نعم	طلب الصندوق أن تنشر الحكومة شهرياً على موقع وزارة المالية وموقع منصة المناقصات الحكومية عقود المشتريات التي تقوم بها أكبر 50 شركة مملوكة للدولة.	لم يُنفذ بحسب الصندوق فهذا الشرط مؤجل للمراجعة القادمة، وكان من المقرر أن تنشر أول التقارير بنهاية سبتمبر 2024.	شرط جيد يرتبط بتنفيذ شروط أخرى تتعلق بإتاحة البيانات المتعلقة بالهيئات الاقتصادية، وهي توصية متكررة من الصندوق لم تنفذ منذ برنامج 2016.
7	مرونة سعر الصرف	لا	الإبقاء على نظام سعر الصرف المرن. يتم تقييم هذا الشرط الهيكلي المتكرر لكل مراجعة على أساس عدم وجود سوق موازية/خوة وعدم تراكم التزامات عملة أجنبية.	شرط مستمر ويعد أهم شروط الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في القرض الحالي.	انخفاض سعر صرف الدولار أمام الجنيه خلال الأشهر من إبريل وحتى سبتمبر الحالي بما يقارب 6%، يعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى انخفاض مستوى مؤشر الدولار عالمياً بالإضافة لتراجع الضغوط على السيولة الدولارية منذ صفقة رأس الحكمة.

8	نشر نتائج بحث الدخل والإنفاق	نعم	نشر النتائج الكاملة لأحدث بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر.	لم تنشر النتائج المعتاد نشرها بشكل دوري، وإنما تم نشر البيانات الخام لنصف العينة البحثية دون تحليلها، وعبر موقع خاص يتطلب التسجيل ثم تقديم طلب.	يساعد نشر نتائج البحث بصورتها المتعارف عليها في التعرف على تطور أرقام الفقر، وكيف تكيف المصريون مع الأزمة الاقتصادية ومعدلات التضخم المرتفعة. تعهدت الحكومة لصندوق النقد في هذا البرنامج باستخدام أرقام البحث لتحديث منظومات الحماية الاجتماعية بالأخص برنامجي تكافل وكرامة وتوحيد برامج الدعم المختلفة وتحسين شروط الأهلية لبرامج التحويلات النقدية بغرض تحسين الاستهداف لتلك البرامج. لكن ومع عدم نشر نتائج البحث لم تتخذ الحكومة كل تلك الخطوات.	يمثل نشر البيانات الخام خطوة جيدة، إذا كان الهدف من البحث هو إطلاع عموم الباحثين والمشاركين في صناعة السياسات الخاصة بالفقر على البيانات، لكن نشر البيانات الخام نفسها جاء منقوصاً، كما لم تُنشر نتائج البحث والتي يتطلب الحصول عليها تقديم طلب لا يتم الرد عليه بسهولة، مما يشير إلى مزيد من الحجب لبيانات الفقر في مصر.
9	إعادة رسملة البنك المركزي المصري.	لا	تنفيذ خطة لإعادة رسملة البنك المركزي المصري مبنية على تقييمات فنية بدعم من صندوق النقد، لتحديد احتياجات الرسملة وجدولتها بالتنسيق مع وزارة المالية.	بدأت الحكومة في وقف المبادرات التمويلية من البنك المركزي، وهي سبب رئيسي في خسائر البنك بجانب الإقراض للحكومة نتيجة عجز الموازنة. تعني إعادة الرسملة إتاحة الفرصة للبنك لموازنة جانبي الأصول والالتزامات، يمثل ذلك هدف جيد، لكن في حالة الاقتصاد المصري فإن ذلك يعني مفاقمة عجز الموازنة نتيجة الاقتراض بشكل أكبر من السوق. بالتالي ففعلياً ومع استمرار إصدار الديون الجديدة فإن تلك المشكلة سوف تنعكس في ارتفاع مستمر في الدين الحكومي.	وقف المبادرات التمويلية الرخيصة للصناعة والزراعة على الأخص له أثر سلبي على قدرة تلك المشروعات على الاقتراض بأسعار الفائدة المرتفعة، ومن ثم قدرتها على تمويل التوسعات ورأس المال العامل في أحيان كثيرة، كما أن وقف الاقتراض للحكومة من خلال البنك المركزي سوف يدفع الديون للارتفاع في ظل البيئة المرتفعة من أسعار الفائدة.	الأولى من إعادة رسملة البنك المركزي محاسبياً هو إصلاح الاختلالات التي أدت لزيادة خسائر البنك المركزي وأهمها أسعار الفائدة المرتفعة والاقتراض الحكومي المكثف من خلال البنك المركزي.

10	نشر تقارير المركزي للمحاسبات في موعدها.	نعم	نشر التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات عن الحساب الختامي للسنة المالية 2024/2023.	لا، تعاني الحسابات الختامية من مشكلة التأخير خلال السنوات الماضية ومشكلة عدم النشر أيضاً، لكن بحسب تعليمات حديثة من وزارة المالية في يناير 2024 فإنه من المفترض حل تلك المشكلة.	يعد الهدف مناسباً لزيادة الشفافية والرقابة البرلمانية على الموازنة العامة، لكن تأخر نشر البيانات أو نشرها بصيغة غير كاملة وصعبة لا يسهل عملية المراقبة.	لم ينص الصندوق على نشر الحسابات بصيغ تسهل الوصول إليها وقراءتها أو في صيغ يمكن العمل عليها وليست صيغ مصورة غالباً ما تمثل مشكلة في تفاعل الباحثين والمهتمين مع هذه الوثائق.
11	إطلاق مؤشر لمتابعة تنفيذ وثيقة سياسات ملكية الدولة.	نعم	وضع مؤشر لتتبع تنفيذ عملية بيع الأصول التي تشملها وثيقة سياسات ملكية الدولة.	المؤشر قيد المراجعة من قبل الصندوق.	يروج الصندوق للإجراءات المتعلقة بالمؤشر وحصص الشركات والمشروعات التي تقوم بها الدولة في قاعدة بيانات على أنها ضرورية لتحسين الشفافية، لكن تبقى المشكلة هي عدم تضمن الوثيقة ولا المؤشر للشركات العسكرية بشكل واضح. تضمنت الوثيقة شركتين عسكريتين فقط لم يتم بيعهما حتى الآن، في حين أن عمليات البيع الحقيقية تمت لشركات عامة لا تضمها الوثيقة، وهي شركات مدنية بالأساس كانت موجودة في قطاعات يعمل بها القطاع الخاص دون مشكلة في التنافسية بين القطاعين، كما كان الحال في قطاع الأسمدة.	الأولى في عمليات بيع الأصول تحديد منهجية للبيع ترتبط بمدى إضعاف تلك الشركات المملوكة للدولة لمعايير التنافسية مع القطاع الخاص، إذا كان الهدف فعلاً هو تمكين القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال.

12	إجراء اختبارات لقياس مدى كفاءة المؤشرات المالية في القطاع المصرفي.	نعم	سيُكل البنك المركزي اختبارات الضغط للقطاع المصرفي ويشارك النتائج التفصيلية مع خبراء صندوق النقد بنهاية سبتمبر 2024. يتم عمل تلك الاختبارات بالتشاور مع الصندوق	تم بحسب ما نشر من قبل الصندوق	تمثل الاختبارات المستمرة فرصة لوضع السيناريوهات المختلفة وخاصة فيما يتعلق بمدى كفاءة الأصول الأجنبية للبنوك، وبالأخص البنوك الحكومية التي تستخدمها الحكومة في الاقتراض من الخارج، لذلك يمكن أن تمثل إختبارات الضغط فرصة جيدة لتحجيم تعرض تلك البنوك للقروض الخارجية وبالتالي قدرتها بشكل أفضل على تفادي الصدمات المالية.
13	إجراء تصنيف قطاعي للهيئات الاقتصادية المملوكة للدولة	نعم	طلب الصندوق أن تقوم الحكومة بإجراء تصنيف قطاعي جديد للهيئات الاقتصادية الـ 59 المملوكة للدولة، وفقا للدليل الإحصائي للمالية الحكومية الصادر عام 2014. يهدف هذا التصنيف لإدماج عدد من تلك الهيئات وخاصة الهيئات الاقتصادية غير الإنتاجية في مالية الحكومة العامة.	تم بحسب ما نشره الصندوق	جيد من أجل تعزيز مبدأ حوكمة الهيئات الاقتصادية وزيادة شمول ووحدة الموازنة العامة.
14	تقييم المناطق الحرة الحالية	نعم	إجراء تقييم تفصيلي للمنافع الاقتصادية للمناطق الحرة الحالية، بما يشمل الأثر على الاستثمار، التوظيف، وإيرادات الدولة.	تم بحسب ما نشر من الصندوق	لم تنشر نتائج التقييم أمام الجمهور للاطلاع. يعتبر تقييم الفوائد الاقتصادية من المناطق الحرة حجر الأساس في إصلاح منظومة الجمارك والضرائب التجارية، وآلية مهمة لحشد الموارد، يرتبط ذلك بشكل هيكلي بوثيقة السياسات الضريبية التي لم تعلن الحكومة عنها حتى الآن ولم تخضع للنقاش المجتمعي.

15	خطة لتقليل المطالبات الموجودة من البنك المركزي للحكومة	نعم	طلب الصندوق أن يصدر البنك المركزي المصري خطة معتمدة من مجلس إدارته لتخفيض مستحقاته الحالية على هيئات القطاع العام باستثناء وزارة المالية، وتحدد الخطة توقيت تخفيض المطالبات إلى الصفر وكيفية سدادها أو نقلها خارج الميزانية العمومية للبنك المركزي المصري.	شرط من المراجعة السابقة، وحتى الآن لم تلتزم الحكومة به، ولم تنشر الخطة المعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك المركزي. لكن جرى نقل كل المبادرات التمويلية الرخيصة من المركزي إلى المالية منذ أكثر من عامين قبل أن يتم التراجع عن تلك المبادرات كلياً.	غالباً ما يساق هذا المبرر كآلية لتقليل الاقتراض الحكومي من المركزي من أجل سداد عجز الموازنة، لكن في الحقيقة فإن هذه الآلية لإعادة ترتيب المركز المالي للبنك لا تعدو كونها لعبة محاسبية لن تساهم في الكثير سوي بإصلاحات هيكلية تضمن كفاءة عملية الاقتراض المحلي.
16	نشر إحصاء شامل ربع سنوي عن دين الحكومة العامة	نعم	إعداد ونشر نشرة إحصائية عن ديون الحكومة العامة، شاملة ومحدثة بشكل دوري (ربع سنوي) وفي الوقت المناسب وبجودة عالية.	شرط جديد ، لم تلتزم الحكومة بنشر تلك الإحصائية	لم تلتزم الحكومة المصرية خلال السنوات الأخيرة على الرغم من تكرار مطالبة الصندوق بمبدأ وحدة الموازنة، مازالت الحكومة تستخدم الأجهزة الاقتصادية خارج الموازنة كمقترض بدون أن تظهر تلك الديون في الرقم الإجمالي للدين العام في الموازنة، معظم تلك القروض بالأساس مضمونة من وزارة المالية، وبالتالي لا يوجد مبرر لعدم إدراجها في الموازنة، بل وإدراج كامل موازنات الهيئات الاقتصادية العامة في الموازنة، ما يحقق عدة مبادئ أهمها شفافية ووحدة الموازنة العامة.

17	خطة لاستعادة الملاءة المالية للهيئة العامة للبترو.		تقديم خطة تفصيلية معتمدة من مجلس الوزراء لاستعادة الملاءة المالية للهيئة المصرية العامة للبترو، تتضمن بيانات مالية تقديرية (مثل قائمة الدخل والميزانية والتدفقات النقدية) وإجراءات لمعالجة المتأخرات وتحسين التدفقات النقدية.	شرط جديد في المراجعة الحالية كان من المفترض أن يتم الانتهاء منه بنهاية مارس 2025	ساهمت المتأخرات المستحقة لشركات البترو والغاز الأجنبية في تعطيل الإنتاج والاستكشافات الجديدة، تكرر هذه الأزمة مع كل تخفيضات سعر الصرف، وبالتالي فهناك حاجة لمراجعة الموقف المالي للهيئة وهي إحدى أكبر الهيئات الاقتصادية في مصر.	لا يجب أن يتم النظر لمسألة موازنة الهيئة العامة للبترو من أجل فقط معالجة مشكلة المتأخرات، لكن الأمر يتطلب إصلاح وحوكمة مالية تسمح للهيئة بأن تقود بشكل فعال ملف الطاقة في مصر. يجب أن يشمل ذلك مراجعة دقيقة للعقود الموقعة مع الشركات الأجنبية، وكذلك مراجعة الامتيازات الضريبية وغير الضريبية التي تحصل عليها الشركات.
18	زيادة مدفوعات تكافل وكرامة إلى 0.4% من الناتج المحلي	نعم	توسيع نطاق أو كفاية مدفوعات برنامجي «تكافل وكرامة» مع تضمين المخصصات في الموازنة لضمان وصول إجمالي الإنفاق إلى المستوى المستهدف وحماية الأسر الأكثر فقراً.	شرط جديد كان من المفترض أن يتم إنجازه بنهاية مارس 2025 .	زادت مدفوعات البرنامج إلى 900 جنيه تقريباً للأسرة، لكن ما زال المبلغ أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور المقدر ب 7000 جنيه، كما أنه أقل من خط الفقر القومي الجديد في بحث الدخل والإنفاق غير المنشور، والذي من المتوقع أن يصبح أكثر من 1300 جنيه نتيجة زيادة الأسعار بسبب تخفيضات العملة.	يجب أن ترتبط مدفوعات البرنامج بشكل واضح بخطة الفقر الوطني الجديد، وينص القانون على زيادتها سنوياً بما يوازي معدل التضخم في أسعار الغذاء وليس معدل التضخم العام، حيث ينفق الفقراء جل دخلهم على الغذاء ومن ثم فإن زيادة المدفوعات بتلك النسبة ضرورية لتحقيق الأمن الغذائي للأسر الفقيرة.

19	تتبع تنفيذ سياسة ملكية الدولة.	لا	إرساء حزمة مؤشرات تستند إلى المؤشر السابق لتتبع تنفيذ سياسة ملكية الدولة، وتشمل نسبة استثمار القطاع الخاص من إجمالي الاستثمار، ونسب التوظيف، ومؤشرات التصفية/الطرح.	شرط جديد كان من المفترض أن يتم تنفيذه بنهاية مارس 2025	لم تطلق المؤشرات المقترحة من قبل الصندوق، ويبدو ذلك جزءاً مهماً في الخلاف بين مصر والصندوق حول سرعة تطبيق سياسة ملكية الدولة وبرنامج الطروحات الحكومية.	تتطلب عمليات بيع الأصول فترات زمنية طويلة، يمكن من خلالها تقييم الأصول حسب ربحيتها ومشاركة القطاع العام في هذا القطاع، ليس ثمة ما يدعو لبيع الشركات الراجحة التي لا تساهم في المنافسة بشكل سلبي مع القطاع الخاص، ما تحتاجه عملية بيع الأصول هو تهيئة السوق للمنافسة بشكل عادل بين القطاع العام (السيادي) وبين القطاع الخاص.
					تري المبادرة أن تهيئة البيئة القانونية والضريبية والتأكد من شفافية العقود الحكومية يمكن أن يحقق هدف إشراك القطاع الخاص بدون الحاجة لعمليات بيع الأصول الكبيرة التي قامت بها الحكومة، وتخطط لها خلال الفترة المقبلة.	

20	استكمال التعاقد مع مستشارين ماليين وقانونيين من أجل إتمام عمليات بيع الأصول العامة	لا	استكمال إجراءات المناقصة واختيار التعاقد مع مستشارين ماليين وقانونيين لصفقتين على الأقل من صفقات التخارج/الطرح المقترحة.	شرط جديد كان من المفترض الانتهاء منه في أبريل 2025	تعمل الحكومة حالياً على استكمال تلك الإجراءات، والتي تدفع في اتجاه مزيد من عمليات بيع الأصول
21	نشر بيان المخاطر المالية مع مشروع الموازنة 2016 2025		نشر بيان المخاطر المالية بالتزامن مع مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2025-2026، ويتضمن تحليلاً للمخاطر المالية الكلية بما فيها المخاطر المناخية والاستراتيجيات المقترحة لإدارتها.	شرط جديد كان من المفترض الانتهاء منه بنهاية يونيو 2025.	نشرت الحكومة في البيان المالي لموازنة 2025-2026 جزءاً عن المخاطر المالية، لكنه لا يتضمن تحليلاً للمخاطر المناخية وهي جزء أساسي من اتفاق قرض صندوق الصلابة والاستدامة، والخاص بالأساس بتمويل المشروعات الخضراء في مصر.
22	نشر تقرير الضرائب من المؤسسات المملوكة للدولة	نعم	نشر تقرير يوضح التغييرات المؤسسية وآليات تحصيل الضرائب من الكيانات الحكومية والاقتصادية بعد إلغاء الإعفاءات الخاصة وفقاً للوائح القانون رقم 159 لسنة 2023. يتضمن التقرير أيضاً المبالغ المحصلة لكل نوع من الامتيازات الضريبية الخاصة التي ألغيت (ضرائب الشركات، القيمة المضافة، وغيرها)، بالإضافة إلى التقديرات المتوقعة لحصيلة تلك الضرائب في موازنة 2026/2025.	شرط جديد من المفترض الانتهاء منه بنهاية سبتمبر 2025 بحسب الصندوق	يعد نشر التقرير مهماً في تدعيم الشفافية حول عوائق المنافسة التي يدعيها الصندوق من وجود القطاع العام في الاقتصاد. وكذلك في بيان العلاقات بين الأجهزة الاقتصادية المختلفة والموازنة في ظل غياب مبدأ وحدة الموازنة العامة في مصر.

23	تقديم حوافز ضريبية لرفع نسبة مساهمة الضرائب من الناتج المحلي	لا	اتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة لتقديم حزمة ضريبية عالية الجودة ضمن موازنة 2026/2027، بحيث يتحقق هدف رفع نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن نقطتين مؤيتين على مدار البرنامج.	شرط جديد من المتوقع الانتهاء منه بنهاية نوفمبر 2025 بحسب الصندوق.	لا يمكن رفع الحصيلة الضريبة بشكل عادل سوي بتعديلات جوهرية على القوانين الضريبية في مصر، تشمل تطبيق ضرائب على الثروة وبالأخص الثروة العقارية، وكذلك ضرائب تصاعدية على الدخل، مع استحداث شرائح ضريبية عليا جديدة.
24	تقديم قانون جديد للمركزي للمحاسبات يضع شرطاً لنشر التقارير السنوية للجهاز خلال 6 أشهر من نهاية السنة المالية		تقديم قانون جديد إلى البرلمان بخصوص الجهاز المركزي للمحاسبات يوجب النشر السنوي لتقارير مراجعة الجهاز لحسابات الحكومة العامة خلال ستة أشهر من نهاية السنة المالية.	لا، تعاني الحسابات الختامية من مشكلة التأخير خلال السنوات الماضية ومشكلة عدم النشر أيضاً، لكن بحسب تعليمات حديثة من وزارة المالية في يناير 2024 فإنه من المفترض أن تحل تلك المشكلة.	نعم، إجراء مهم لزيادة الشفافية. لم ينص الصندوق على نشر الحسابات بصيغ تسهل الوصول إليها وقراءتها أو في صيغ يمكن العمل عليها وليست صيغ مصورة غالباً ما تمثل مشكلة في تفاعل الباحثين والمهتمين مع هذه الوثائق.

خاتمة وتوصيات

تكشف المراجعة الرابعة لاتفاق القرض بين مصر وصندوق النقد الدولي عن استمرار الحلقة المفرغة ذاتها التي حوصرت فيها السياسات الاقتصادية المصرية خلال العقد الماضي، فما زالت الضغوط مستمرة على ميزان المدفوعات بسبب خدمة الدين الخارجي، وكذلك على مستوى عجز الموازنة العامة بسبب تكلفة فوائد الدين الداخلي المرتفعة، بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد على بيع الأصول كأداة تمويلية قصيرة الأجل لسد الفجوة التمويلية. وما زال صندوق النقد ينتقد التباطؤ في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي يراها جوهريّة، وأهمها تنفيذ التخارج من عدد من القطاعات الاقتصادية التي أعلنت عنها الحكومة في وثيقة سياسة ملكية الدولة.

يواصل الصندوق تشخيص الأزمة باعتبارها أزمة مالية مرتبطة بالعجز في الموازنة العامة. وعلى الرغم من التأكيد على الطبيعة الهيكلية للأزمة والإصلاحات الهيكلية المرتبطة بها، إلا أن الصندوق فعلياً لا يركز سوى على الشروط المتعلقة بمرونة سعر الصرف وتخارج الدولة من النشاط الاقتصادي، بينما يتجاهل الأبعاد الهيكلية الأخرى المتعلقة بضعف القاعدة الإنتاجية وتراجع الاستثمار الصناعي وتآكل الحماية الاجتماعية وزيادة معدلات الفقر.

في هذا السياق، يبدو أن استراتيجية إدارة الدين في مصر لم تعد قادرة على مواجهة التحديات المتراكمة: استهلاك فوائد الدين لحوالي 80% من الإيرادات في الموازنة، والاعتماد على أدوات دين قصيرة الأجل تعكس هشاشة ثقة المستثمرين، واستمرار الارتهان للأموال الساخنة لتثبيت سعر الصرف. يضاف إلى ذلك التوسع في الاقتراض الخارجي لتغطية فجوات تمويلية قصيرة الأجل، بما يضع الاقتصاد في موقع هش أمام أي تقلبات إقليمية أو عالمية.

وفيما يلي بعض التوصيات التي تري المبادرة المصرية للحقوق الشخصية أنها ضرورية من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية، والتأكد من عدم تكرار هذا السيناريو في السنوات القادمة:

4. إستراتيجية أكثر صرامة لإدارة الدين الحكومي. ويجب أن تبدأ تلك الاستراتيجية من تحقيق مبدأ وحدة الموازنة بإضافة كل الهيئات والجهات الحكومية الموجودة خارج الموازنة إليها، من أجل الوصول لتصور أفضل للعجز الكلي في الموازنة العامة وطرق تمويل هذا العجز. أيضاً يجب أن تشمل تلك الاستراتيجية وضع سقف للاقتراض السنوي من خلال عدة خطط ذات مدى زمني متوسط لا يزيد على خمس سنوات، وربط أي توسع في الاقتراض بأهداف إنتاجية واضحة. يجب أيضاً أن تشمل إستراتيجية إدارة الدين العام في مصر تقليل الاعتماد على أذون الخزانة قصيرة المدى في تمويل الحكومة، وذلك من أجل تجنب التعرض الزائد لأخطار الأموال الساخنة. كما يجب أن تخضع عملية الاقتراض لأعلى درجات الشفافية، مما يضمن حوكمة سليمة، ويضمن الرقابة من كافة الأطراف المعنية والرأي العام.
5. إصلاح الضرائب في مصر، يجب أن يُبنى على توسعة القاعدة الضريبية في مصر بفرض ضرائب تصاعديّة على الثروة والأرباح الرأسمالية، وتعديل شرائح ضرائب الدخل الحالية لتواكب التفاوت في مستويات الأجور الفعلية في الاقتصاد. ويجب أن تتخلى الحكومة في هذا السياق عن توسيع ضريبة القيمة المضافة كما اقترح الصندوق، لأثرها المباشر على التضخم ولأنها ضريبة غير مباشرة وغير عادلة بالأساس.
6. هناك ضرورة لتجميد برنامج بيع الأصول لحين النظر في منطقته وفلسفته وجدواه الاقتصادية، بالذات فيما يتعلق بالبيع للأجانب. وذلك عبر فتح حوار واسع يحسب الفوائد والمثالب. وهناك حاجة في إطار ذلك لأن تفصل الحكومة بين مسار بيع الأصول المملوكة للدولة وبين الأزمة الاقتصادية الحالية، حيث يؤدي الربط بينهما إلى عمليات بيع سريعة وربما بأسعار غير عادلة/منخفضة تحت ضغط الأزمة والحاجة لسد فجوة التمويل الخارجية، بما يترتب على ذلك من إهدار للموارد. ويجب أن يتضمن برنامج بيع الأصول أيضاً تعزيز الشفافية فيما يتعلق بوثيقة ملكية الدولة.

7. تعزيز الحماية الاجتماعية القائمة على البيانات والأدلة. ويجب أن يبدأ ذلك بنشر بيانات الفقر وبحوث الدخل والإنفاق في مصر وتحديثها بشكل مستمر. كما يجب أن يتضمن زيادة قيمة التحويلات النقدية في برامج الدعم إلى ما يساوي خط الفقر الوطني على الأقل كفترة مؤقتة. ولا بد من العودة مرة أخرى لمعدلات متزايدة من الإنفاق الاجتماعي، والمزج بين برامج الدعم النقدي والعيني بما يحقق أفضل قدرة على الوصول للفقراء.

8. تقليل الاعتماد على الأموال الساخنة في دعم سعر الصرف، لما لها من خطورة على المدى المنظور حال تغيرت ظروف التمويل العالمية. يجب أن تكون استراتيجية الحكومة في جذب دولارات المستثمرين الخارجيين قائمة على توجيه تلك التدفقات إلى القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، لتحقيق الاستدامة طويلة المدى للتدفقات الدولارية في الاقتصاد المصري.